

2021

دليل النزاعات في مخيمات منطقة إعزاز



مركز بصمة وطن للتنمية المجتمعية



رقم الصفحة	الموضوع
2	مقدمة
3	تعريف النزاع
3	الخلاف والاختلاف
5	مفهوم حساسية النزاع
6	موضوعات النزاع مسبباته
7	طرق حل النزاعات
10	دور المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية في حل النزاعات
11	دور الشباب في حل النزاعات
13	دور المرأة في حل النزاعات
14	دور المجتمع المدني في حل النزاعات والتخفيف من حدتها
16	توصيات
19	لنحيا بسلام

مقدمة

مع انطلاق الثورة السورية في آذار عام 2011 اضطر السكان المحليون في الكثير من المناطق السورية لمغادرة مناطقهم في رحلة نزوح قسري غير واضحة الوجهة فالهدف الأول لهذه الرحلة الإجبارية كان النجاة من آلة الموت التي أطلقها النظام السوري ضد المناطق التي ثارت ضده ومع اتساع رقعة القصف والعمليات العسكرية فإن الإنسان يجد نفسه مضطراً ربما خلال فترات زمنية متقاربة أن يغير مكان إقامته أكثر من مرة وفي كل رحلة نزوح جديدة كانت تزداد المعاناة فالجغرافيا تضيق وظروف الحياة تزداد صعوبة وتأمين لقمة العيش يصبح الهم الأول والأكبر.

دخل النزاع السوري عامه الحادي عشر وازدادت المعاناة الإنسانية وخاصة في مناطق المخيمات فالبنية التحتية لهذه المناطق تكاد تكون شبه مدمرة كما ان المنطقة ذاتها هي منطقة فقيرة بالموارد الاقتصادية ما انعكس على الحالة المعيشية للمواطن ومن المعلوم أن الفقر وما يتركه من ضغوطات نفسية وتدني مستوى الخدمات وتفشي الجهل وانتشار السلاح وغياب القانون كلها عوامل مولدة للنزاعات بكل أشكالها.

وللتعرف على النزاعات القائمة في مجتمع مخيمات الشمال السوري أطلق مركز بصمة وطن للتنمية المجتمعية بالتعاون مع منظمة دور وشباب التغيير حملة لنحيا بسلام حيث تم تنفيذ خمس جلسات حوار مركز حضرها 60 شخصاً (رجال - نساء) هم من الفاعلين والفاعلات في محيطهم للحديث عن النزاعات التي تحصل وأسبابها وأشكالها والأطراف التي تعمل على حل النزاعات ودور الشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني والجهات غير الرسمية في حل تلك النزاعات وخرج المشاركون بجملة من التوصيات لكل تلك الجهات على أن يتم صياغة كل ما تم تناوله في تلك الجلسات بدليل يتناول واقع النزاع في المخيمات لمشاركته مع عدد من منظمات المجتمع المدني العاملة في المنطقة.

تعريف النزاع

يمكن اعتبار مصطلح (النزاع) من المصطلحات الخلافية بين الباحثين ويعود ذلك لعدم وجود ضوابط موضوعية يمكن على أساسها وضع تعريف جامع ومانع لهذا المصطلح، ونورد فيما يلي البعض من هذه التعاريف.

1- النزاع هو تلك العلاقة من التفاعل الاجتماعي بين الأفراد التي تتميز بنزاعهم على أساس الحوافز المتعارضة (الحاجات، المصالح، الأهداف، المثل العليا، القناعات)، أو الأحكام (الآراء، النظرات، التقويمات، وما شابه ذلك) "

2- النزاع هو سعي الأفراد أو الجماعات المختلفة إلى بلوغ أهداف مختلفة، سواء استخدمت في هذا النزاع الوسائل السلمية أو استخدمت فيه القوة

وتحدث آخرون عن مفهوم النزاع من خلال تحديد الظروف الموضوعية لبروزه، فيوجد النزاع عندما تلاحظ مجموعتان أو أكثر أن مصالحها متناقضة أو التعبير عن مواقفها أصبح يتم بعدائية أو تحاول تحقيق أهدافها بأعمال تؤدي إلى الإضرار بالمجموعات الأخرى. وقد تكون هذه المجموعات أفراداً أو مجموعات صغيرة أو كبيرة.

كل التعريفات التي تم عرضها تجتمع على أن حالة النزاع تنشأ عند حصول تعارض في المصالح الاقتصادية أو الأفكار التي يحملها الأشخاص

الخلاف والاختلاف

خلال جلسات الحوار المركز التي تم تنفيذها تناول المشاركون هذان المفهومين وعرض بعضهم أن جزءاً كبيراً من النزاعات التي تحصل في محيطهم ترجع في أسبابها إلى عدم التفريق بين الاختلاف والخلاف دون أن ندرك ان الاختلاف هو حالة طبيعية فالعلاقات بين الناس لا يجب أن تتأثر في حال وجود اختلاف في وجهات النظر أو في الآراء مهما كانت القضايا المطروحة فالاختلاف بين الناس ثابت في كل التشريعات السماوية والوضعية فقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى

وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) فالاختلاف بين الناس يجب أن يكون دافعاً للتعارف والتواصل ولا يمكن أن يكون في أي حال من الأحوال سبباً للخلاف أو التنازع ويمكن القول أن فهم مصطلحي الخلاف والاختلاف بحاجة إلى وعي وبخاجة إلى إدراك طبيعة الإنسان والخط بينهما غالباً يحصل بسبب غياب الوعي وجنوح بعض الناس إلى العنف الفكري بالعمل على فرض آرائه وإقصاء الآراء الأخرى

فالاختلاف هو حالة طبيعية إيجابية يمكن أن تؤدي إلى ولادة أفكار إبداعية أو آراء وسطية حول بعض النقاط

بينما الخلاف هو ظاهرة سلبية غالباً ما ينتج عنها نزاعات بين الأفراد أو المجموعات ومما سبق نستطيع أن نوجز الفرق بين الاختلاف والخلاف في النقاط الآتية:

- الاختلاف هو التباين في الرأي والمغايرة في الطرح، وأما الخلاف هو المخالفة أو المعارضة.
- الاختلاف يعني نوع من أنواع التكامل والتناغم، وأما الخلاف مشكلته أنه ليس فيه تناغم بالعكس من الاختلاف.
- الاختلاف ينصب على الرأي، بينما الخلاف ينصب على الشخص.
- الاختلاف لا يدل على القطيعة، بينما الخلاف يدل على القطيعة.
- الخلاف: هو افتراق طرفين في الوسائل والغايات، بينما الاختلاف: هو افتراق الطرفين في الوسائل والغاية واحدة.
- ربما يؤدي الاختلاف الى خلاف، ولكن ليس دائماً. ولكن كل خلاف ينتج عن اختلاف.
- أن الاختلاف عادة يستعمل في قول بُني على دليل، والخلاف قول لا دليل عليه.
- أحياناً يستعمل (الاختلاف والخلاف) أحدهما مكان الآخر، إلا أن الغالب استخدام الاختلاف فيما كان محموداً ومقبولاً، والخلاف في المذموم منه وهو قرين الفرقة والنزاع.

مفهوم حساسية النزاع

تتأسس فكرة حساسية النزاع على مبدأ إنساني هام جداً وهو ضمان عدم تحويل التدخل في حل النزاع إلى عامل مفاقم للنزاع وضمن عدم إلحاق الأذى بأي من الأطراف أو بالبيئة المحيطة بالنزاع. يتطلب العمل بنهج حساسية النزاع تحديد آليات التدخل وتوقيتته ومعرفة طبيعة النزاع وما إذا كان ظاهراً أم كامناً سلمياً أم عنيفاً ومدى التدخلات الخارجية في هذا النزاع ومؤخراً أصبح مبدأ التعامل الحساس مع النزاعات من المبادئ الأساسية التي تسعى منظمات المجتمع المدني الدولية لفرضها على الوسطاء الدوليين وأكثر من ذلك عملت بعض المنظمات الدولية والحكومات على فرض مصطلحات ثابتة لخطاباتها ومراسلاتها مع مؤسساتها أو حتى مع الحكومات هذه المصطلحات تم صياغتها بطريقة تحترم مكونات مجتمعاتها العرقية والدينية والجنسية وأصحاب الاحتياجات الخاصة تفادياً لإيقاع الأذى النفسي أو المعنوي بتلك المكونات كما أن الكثير من منظمات المجتمع المدني السورية عملت خلال الفترة الماضية على إطلاق الكثير من التدريبات وورش العمل بهدف تعميم هذا المبدأ وتحويله لسياسة عمل عن كان في حل النزاعات أو حتى في التخطيط للمشاريع والمبادرات ومن المهم أن يعمل وسطاء السلم المحلي في المناطق المحررة على اعتماد هذه المبدأ في تدخلاتهم لحل كافة النزاعات التي تحصل في المنطقة سواء النزاعات بين الأشخاص أو المجموعات أو بين المواطنين والمؤسسات وهناك العديد من المنظمات بدأت تعتمد نهج حساسية النزاع كسياسة في عملها مهما كان نوع العمل إن التدخل الحساس لحل النزاعات يساهم في منح المتدخلين فرصة القبول لدى الأطراف المتنازعة فهو يضمن الحياد كما يضمن عدم إلحاق الأذى بأي طرف ويؤسس لحل دائم للنزاع وبسؤال المشاركين في الجلسات الحوارية أن كانت الجهات التي تعمل على حل النزاعات في محيطنا تنتهج مبدأ حساسية النزاع في تدخلاتها كانت الإجابة بالمجمل أنها لا تفعل ذلك ويعود السبب لعدم امتلاكهم أدوات التدخل الحساس كونه نهج يحتاج للكثير من المعارف التي لا يمتلكونها فهو أسلوب

يحتاج لتدريب وممارسة وقبل كل ذلك بحاجة لتوفر الإرادة بتبنيه كنهج عمل وهو أمر لم يحصل حتى الآن
لا من المؤسسات الرسمية ولا حتى شبه الرسمية.

موضوعات النزاع ومسبباته

لا يمكن أن تخرج العناصر المتنازع عليها عن الأمور التالية:

الموارد أو الثروة، مثل: المال - مصادر الطاقة - الغذاء، - كيفية توزيع تلك الموارد.

السلطة: إذ يتم التنازع بشأن كيفية تقسيم آليات الحكم والمشاركة السياسية في عملية صناعة القرار.

الهوية: وتتعلق بالمجموعات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

الأوضاع الاجتماعية والسياسية، ومنها مدى شعور الناس بأنهم يعاملون باحترام وتقدير وأن مؤسسات الدولة

تحافظ على تقاليدهم الاجتماعية.

فمهما كانت طبيعة النزاع والأطراف المتنازعة وبيئة النزاع فإن مسبباته لا يمكن أن تخرج عن إحدى تلك

العناصر

فالإنسان ينتفض دفاعاً عن مصالحه في الاقتصاد وحقه في المشاركة في السياسية كما ينتفض دفاعاً

عن هويته التي تحمي وجوده كما أن شعوره بالإهانة وعدم التقدير من المجتمع أو من الدولة قد يدفعه

إلى الدخول في نزاع حين لا يجد قانوناً ينصفه ويمنحه حقوقه.

ويمكن القول أن هناك جملة من الأسباب التي تكون سبب في تأجيج النزاعات وتحويلها إلى نزاعات

عنيفة هذه الأسباب تتعلق ببيئة الانسان وقدراته وطبيعته وبيئته ويمكن أن نجلها في الأسباب التالية:

• اختلاف طريقة الفهم بين البشر الذي يُعد سبباً رئيسياً في حدوث النزاع. اختلاف الثقافة؛ فكل إنسان له

رصيد ثقافي يختلف عن الآخر.

• الاختلاف في تقدير المصلحة، فكلُّ يتناول المصلحة من الزاوية التي تناسبه، فهناك من تكون المصلحة

لديه رهينة الهوى والشهوات والطمع، وهناك من تكون المصلحة لديه قائمة على القيم، والمبادئ الأصيلة،

وحسن فهم المصلحة العامة.

• اختلاف الذوق، فكل إنسان له ذوقه الخاص في الأمور والأشياء.

• الشعور بالغبن والخديعة والظلم.

• اتصاف البعض بالصفات العدوانية؛ كالمكر، والطمع، والعدوان، والطغيان

وعند دراسة النزاعات التي تحصل في مجتمعاتنا المحلية وخلال جلسات الحوار عرض المشاركون لأهم

مسببات النزاع في بيئاتهم وجاءت الأسباب بحسب الحوارات التي دارت تحت البنود التالية:

• نزاعات تتعلق بشرعية مؤسسات الحكم المحلي أو المؤسسات السياسية المتصدرة للمشهد السياسي

• نزاعات مع مؤسسات الحكم المحلي سببها ضعف الخدمات أو عدم العدالة في توزيع الفرص

• النزاعات المرتبطة باختلاف العادات والتقاليد بين المجموعات السكانية

• النزاعات المرتبطة بتضارب المصالح الاقتصادية

• النزاعات المرتبطة بمصادرة الآراء وممارسة العنف نتيجة تبني المواطنين أفكار لا تقبل بها تلك مؤسسات

الحكم المحلي

• النزاعات المرتبطة بانتشار السلاح وسيطرة فكر المتغلب:

• النزاعات بسبب انتشار المواد المخدرة

• النزاعات بسبب غياب ثقافة الحوار بين المواطنين

طرق حل النزاعات

إن احتواء أي نزاع قائم أو منع آخر كامن يعتمد على مدى إدراك العوامل والأسباب والظروف المتعلقة بذلك

النزاع كما يجب دراسة كل طرف من الأطراف ودراسة موقفه وتحديد مصالحه واحتياجاته كما أن توقيت

التدخل في النزاع هو عامل مهم لنجاح المتدخلين

فالخطوة الأولى التي يجب ان نبدأ منها هي معرفة المرحلة التي وصل إليها النزاع

وقد حدد بعض الباحثين مراحل النزاع وفق التالي:

1- مرحلة التكوين: تبدأ هذه المرحلة من اختلاف الفهم بين الأشخاص حول أمر من الأمور المشتركة بينهم،

فاختلاف الفهم والظن، وتباين التصور والتفكير، كل ذلك يهيئ ويمهد للنزاع.

2- مرحلة التصعيد والتأزم: وفيها تظهر مواضيع النزاع أو مسأله للطرف لطرفي النزاع ويمكن هنا أن يمر النزاع بمراحل متعددة، توتر فنزاع، فصراع، فعنف بأشكاله المختلفة.

3- مرحلة العداء الشديد والتناحر: تتبادل الأطراف مسؤولية الخطأ، فتبدأ ملامح النزاع بالظهور ويمكن أن تنقطع العلاقات ويبدأ التحشيد بأنواعه

4- مرحلة تحسن العلاقات والاستقرار: يعترف كل طرف بتقصيره نحو الآخر، وتعالج الأمور، ويتوقف العنف بكل صورته.

5- مرحلة الدخول في الحوار: وذلك بمساعدة طرف ثالث بهدف وضع حل للمشكلة.

فمن واجب الوسطاء معرفة المرحلة التي وصل إليها النزاع لبناء استراتيجيات التدخل على أساسها كما ومن واجب الوسطاء و لضمان نجاح عملهم معرفة الأطراف المتدخلة بالنزاع وحجم كل طرف وعلاقته بكل طرف من أطراف النزاع

كل ذلك يتطلب امتلاك الوسطاء لمهارات تحليل النزاعات بشكل جيد وإلا فمن الممكن أن يكون تدخلهم سلبياً يؤدي إلى تفاقم النزاع وتوسعه

بعض الباحثين قدموا أربع نصائح لمن يريد العمل على حل النزاعات وهذه النصائح هي:

1- الاستماع للمتنازعين وفهمهم: يساهم الإصغاء بعناية للأطراف المتنازعة بالتعاطي مع النزاع بشكل أفضل، حيث إن حل النزاعات يعتمد على استيعاب المشاعر والأفكار الخاصة. ومن الضروري هنا ان يكون الوسيط حيادياً ونزيهاً وعادلاً في اصغائه يمتلك القدرة على تحييد مشاعره يوزع الوقت بين المتحدثين بالتساوي ولا يعطي اهتماماً لطرف أكثر من الطرف الآخر

2- إدراك الوجه الايجابي للنزاع: النزاع بطبيعته هو محاولة للتغيير؛ لأنّ هناك شيء غير صحيح قد أفضى إليه، فإذا ما فهم الإنسان ذلك وحاول استغلال هذه الفرصة السانحة، تمكّن من الدفع بعجلة التقدم والتنمية إلى الأمام.

3- تحمّل المسؤولية: ينطوي على كون الإنسان جزءاً من نظام يعيش فيه أن يكون مسؤولاً عن النزاعات التي تحدث فيه، ولا يبرز دوره الفاعل في هذا الأمر إلا بمحاولة تغيير نفسه، والتخلّي عن عادة إلقاء اللوم على الآخرين.

كما إن آليات حل النزاعات تختلف من مجتمع إلى آخر وفقاً لما يسوده من عادات وتقاليد، كما تختلف حسب المرحلة التي وصل إليها النزاع وتبين النقاط الآتية بعضاً من أبرز هذه الآليات:

1- التفاوض: يُقصد بالتفاوض تباحث أطراف النزاع في البدائل المحتملة للوصول إلى حلول مشتركة تُرضي الجميع وتُحقّق مصالحهم، ولا يقتصر استخدام هذا الأسلوب في حل النزاعات فقط، بل يكاد يمس كافة مناحي حياة الإنسان حتّى في الأمور الخاصة والشخصية.

2- الحوار: يلجأ المتنازعون إلى تبادل أطراف الحديث والتحاور في القضية التي يختلفون عليها، فيُدلي كل واحد منهم برأيه محاولاً إثباته بالحجة والدليل القاطع، وذلك للإقناع وبيان وجه الحق في الخصومة.

3- الوساطة: وفيه يتطوع طرف ثالث أو وسيط لفض النزاع بين المتخاصمين، ويجب أن يقف هذا الوسيط على الحياد فلا يميل لطرف على حساب آخر.

وبالحديث عن طرق حل النزاعات في محيطنا تحدث المشاركون في الجلسات الحوارية عن دور الجهات الرسمية وشبه الرسمية والادوار التي تقوم بها كل جهة وفعالية التدخل وسرعته ولوحظ حالة عدم الرضى لدى معظمهم لضعف دور المؤسسات الرسمية (الشرطة - القضاء وغيرها من المؤسسات)

فمن الواضح أن المؤسسات الرسمية في المنطقة مازالت في طور البناء وهذا يظهر من خلال التخبط في القرارات وعدم الوضوح في الأدوار والمسؤوليات بين الشرطة المدنية والقضاء المدني من جهة والشرطة العسكرية والقضاء العسكري من جهة أخرى فحين حصول أي نزاع في المنطقة غالباً ما يحصل تأخر في التدخل لفض النزاع لحين الحصول على صورة عن أطراف النزاع هل هي مدنية أم عسكرية وهذا ما يؤدي إلى تفاقم النزاع والصعوبة في الحل

كما يظهر أيضاً من خلال ضعف المؤهلات لمنتسبي جهاز الشرطة ما ينعكس على أساليبهم في التدخل حين حصول أي نزاع وربما كان تدخلهم سبباً لتأزيم النزاع بدل ان يكون سبباً لضبطه والسيطرة عليه.

دور المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية في حل النزاعات

من المعلوم أن سيادة القانون "مبدأ أساسي من مبادئ الحوكمة ويكون فيه جميع أركان الدولة (المؤسسات والكيانات، العامة والخاصة، والأفراد وحتى الدولة ذاتها) مسؤولون أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولا يخفى على أحد أن غياب سلطة القانون يعتبر تهديداً حقيقياً للدولة وللمجتمع فالمجتمعات التي لا يشعر فيها المواطن بأن هناك قوانين ترعى حقوقه ومؤسسات تعمل على تطبيق تلك القوانين هي مجتمعات مهددة بنشوب النزاعات بين مكوناتها جماعات وأفراد فغياب سيادة القانون يعني ان تكون شريعة الغاب هي المسيطرة وأن حقوق الضعفاء مهضومة وأن موارد تلك المجتمعات ستكون حكرًا على فئة بعينها دون باقي فئات المجتمع.

ومع اندلاع الثورة السورية وانحسار سيطرة النظام عن مساحات واسعة من الجغرافيا السورية حاولت القوى الصاعدة المسيطرة العمل على بناء المؤسسات القادرة على سد الفجوة التي تركها انسحاب مؤسسات الدولة من المناطق المحررة إلا أن تلك المحاولات كان دائماً ينقصها التخطيط الرشيد للموارد الموجودة وكثيراً ما لاحظنا تخبط تلك المؤسسات في اعتماد القوانين التي يجب أن يتم تطبيقها كما أن القصف الممنهج والعمليات العسكرية التي تتعرض لها المناطق المحررة وكذلك موجات التهجير القسري المتلاحقة كانت تعيق عملية البناء السليم لتلك المؤسسات.

ولدى طرح هذا العنوان في جلسات الحوار تحدث المشاركون عن حال المؤسسات القائمة ووصفها معظم المشاركين بأنها مازالت هشة تفتقر إلى وجود الكفاءات اللازمة وإلى اللوائح الناظمة للعمل وحالها هذا أدى إلى ضعف ثقة المواطنين بها وعدم قدرتها على فرض القانون ودفع الكثير من المواطنين إلى اللجوء إلى جهات أخرى لحل النزاعات التي تحصل ومن تلك الجهات الوجهاء المحليون ورجال الدين فالمواطن يرى أن اللجوء لهذه الجهات يغنيه عن الدخول في متاهات المؤسسات الحكومية وربما يعيد له حقه خلال فترة زمنية أقل كما ان تلك الجهات وخاصة العشائرية منها حصلت على قبول شعبي كونها تعلن عن نفسها ممثلاً حقيقياً للمجتمع السوري بكل مكوناته فهي تتكون من وجهاء العشائر والعوائل التي تعيش في

المنطقة وتحتكم للعادات والأعراف التي تعتبر الوجيه أو شيخ العشيرة بمثابة قائد للعائلة أو العشيرة التي ينتمي إليها

إلا أن ما يعيب الطرق التي تنتهجها الجهات شبه الرسمية في حل النزاعات أنها لا تعمل على حل النزاع حلاً جذرياً وإنما تعالج النتائج التي أحدثها هذا النزاع ما يعني بقاء النزاع وتحويله من نزاع ظاهر إلى نزاع كامن سرعان ما ينفجر عند أول احتكاك بين الأطراف المتنازعة ويمكن لتلك الجهات أن تكون جهات فعالة أكثر في حل النزاعات إن غيرت طريقة تعاطيها مع النزاعات وتحولت من معالجة آثار النزاع إلى العمل على فهمه ودراسة أسبابه والجهات المؤثرة به وحجم تلك الجهات ومدى تأثيرها والحلول الناجعة لإنهاء ذلك النزاع وضمان عدم تكراره ومن ثم العمل على رد الحقوق لأصحابها وإلا ستبقى تلك الجهات من حيث لا تدري سبباً لنشوء نزاعات جديدة أو لنشوب نزاعات كامنة. خلاصة القول أن غياب سيادة القانون وغياب المنهجيات الصحيحة في حل النزاعات المجتمعية هما عاملان محرضان على نشوب النزاعات فالإنسان قد يدخل في نزاعات مع غيره أشخاص أو جماعات أو حتى مع الدولة في حال كان يشعر بأن حقوقه مهضومة وأن اعتناقه لرأي مغاير لرأي الجماعة سيعرضه للخطر.

دور الشباب في حل النزاعات

إن فئة الشباب هي الفئة التي يقع على عاتقها التغيير والتنمية المجتمعية وهم الشريحة الأكثر تضرراً من النزاعات التي تحصل في المجتمع فهم وقود الحروب وأدواتها. المجتمع السوري ومنذ عقود يعيش حالة من النزاع وقد تحول هذا النزاع أكثر من مرة دون أن يتم التوصل لحل لهذا النزاع بشكل نهائي ودائماً كان الشباب هم الأكثر تضرراً من هذه التحولات فبحسب الإحصائيات التقديرية فقد سقط ما يقارب من نصف مليون شهيد خلال السنوات العشرة الماضية من عمر الثورة السورية من كافة أطراف النزاع جلهم من الشباب كما عانت سورية خلال ذات الفترة من هجرة أعداد كبيرة من الشباب بحثاً عن الأمان وعن فرص العمل

ولو ألقينا نظرة على الاحصاء الأخيرة لعدد السكان في سورية فالأرقام تقول ان عدد سكان سورية في بداية عام 2011 وصل إلى 20 مليون ولو نظرنا إلى الأرقام التي تم توثيقها وتوزع السكان على الفئات العمرية فالأرقام تقول

الفئة العمرية	0-14	15-29	30-44	45-59	60-74	75-89	90+
العدد	5,953,498	4,878,888	4,581,596	2,492,907	1,187,806	297,282	14,510

مع العلم أن بعض المراكز الإحصائية تقول ان عدد سكان سورية بداية عام 2021 وصل إلى 25 مليون نسمة

من الظلم لهذه الفئة التي تشكل ما يقارب 60 % من إجمالي السكان أن تبقى على هامش الحياة وأن تكون فقط أدوات لتأجيج النزاعات دون أن يكون لها دور في تقرير مصيرها واختيار المكان الذي يجب ان تكون فيه على طريق التغيير والتنمية

خلال جلسات الحوار التي تم تنفيذها تحدث المشاركون عن ضعف دور الشباب وعد السماح لهم بالمشاركة في حل النزاعات المجتمعية التي تحصل في محيطهم وأن الذريعة لذلك هي عدم امتلاك الشباب للخبرات الكافية لحل النزاعات مع أن فئة الشباب بحسب أقوالهم أصبحت تمتلك الكثير من الخبرات في ميدان حل النزاعات فهم يستفيدون من تقنيات التعليم الحديثة لاكتساب المعارف والمهارات اللازمة لحل النزاعات ولكن عقلية المجتمع القائمة على تقديم كبار السن دائماً للتصدي للنزاعات مازالت عائناً كبيراً أمام الشباب.

وهنا لابد للشباب من العمل على انتزاع المبادرة وعدم انتظار غيرهم لتقديم الفرصة فتمطية تفكير المجتمع لا يمكن أن تتغير من تلقاء نفسها ويمكن بالمثابرة وتكرار المحاولات أن يصل الشباب إلى المكانة التي يستحقونها وتتناسب مع حجم التضحيات التي قدموها خلال العقد الماضي

دور المرأة في حل النزاعات

إن عملية نهوض المجتمع وإحداث التغيير الإيجابي فيه لا يمكن أن تكون إلا بمشاركة حقيقية وفاعلة من كافة مكونات هذا المجتمع

ويجب ان يدرك الجميع أن مجتمعاً يقوم بإقصاء نصف مكونه هو مجتمع غير قابل للنهوض فالمرأة هي نصف المجتمع من حيث التكوين وكل المجتمع من حيث التأثير فقد قيل انها نصف المجتمع وتربي النصف الآخر ، وحتى تستطيع المرأة أن تنخرط بشكل حقيقي في عملية التنمية المجتمعية يجب ان تحصل على كافة حقوقها فالدراسات الاجتماعية تقول أن كل المجتمعات التي شهدت نمواً وتطوراً على كافة الأصعدة لم تصل لما وصلت إليه إلا حين أدركت تلك المجتمعات أهمية دور المرأة فأصبحت المرأة في أغلب الدول تشكل قوة ديناميكية داعمة للتطور والتحول، لذلك من الجيد التأكيد على أهمية تمكين المرأة لكي تكون قادرة على القيام بأدوارها بفاعلية، والمقصود بالتمكين هي العملية التي تُشير إلى امتلاك المرأة للموارد وقدرتها على الاستفادة منها وإدارتها بهدف تحقيق مجموعة من الإنجازات للارتقاء بالفرد والمجتمع

وبالنظر إلى واقع مجتمعاتنا فمازالت المرأة من الفئات المهمشة اجتماعياً ولم تصل بعد إلى المكانة التي تستحقها ولم تقم بالدور الذي يجب ان تقوم به لتكون عنصراً فاعلاً في إحداث التغيير الذي ننشده مع أن المرأة من أكثر الفئات المتضررة من النزاع الذي يعيشه المجتمع السوري منذ أكثر من عشر سنوات فقد بات من الطبيعي ان ترى المرأة وقد تحولت إلى معيل وحيد ليس لأولادها فقط بل وربما لزوجها الذي أصيب أو لأحفادها الذين فقدوا آبائهم وربما لوالديها الذين تقدمت بهم السنون وباتوا عاجزين عن تدبير شؤونهم

وإن أي نزاع يحصل في محيطها الضيق ستكون حتماً من أكثر الجهات تضرراً ومع امتلاكها للخبرات والمعارف صار لزاماً على المجتمع أن يقبل بل ويعترف بأهمية السماح لها في المشاركة في حل النزاعات

التي تؤذيها أكثر من غيرها فأطراف النزاع مهما كان نوعه هم ابناها أو زوجها أو أخوها أو أبوها وهي لديها من أسباب التأثير عليهم ومن الفهم لمواقفهم ومصالحهم واحتياجاتهم ما لا يمتلكه أحد غيرها وربما لو تم السماح لها بالانخراط الفعلي في حل النزاعات أن تنجح في حلها تحويلها والاستثمار في علاقاتها مع جوارها لطي صفحات النزاعات والانتقال إلى التعايش بين كافة المكونات الاجتماعية وخلال جلسات الحوار التي تم تنفيذها ذكرت النساء المشاركات أنه عادة لا يسمح للمرأة في مجتمعاتنا بالتدخل لحل النزاعات التي تحصل في محيطها مع امتلاك شريحة واسعة من النساء للمعارف اللازمة لذلك وأنهن عرفن الكثير من التجارب التي كانت النساء فيها جزءاً من المساعي لحل النزاعات وأن معظم تلك التجارب كُتبت لها النجاح فما يلزم النساء في مجتمعاتنا هو فقط منحهن الفرصة اللازمة لإثبات مقدرتهن على المشاركة الفعالة في إحداث التغيير

دور منظمات المجتمع المدني في حل النزاعات والتخفيف من حدتها

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في خدمة الشعوب وتساهم في حل العديد من المشاكل وترفع مستوى الوعي لدى الكثير من فئات المجتمع على مختلف طوائفه، إلا أن دورها الذي تقوم به خلال فترات الحروب والنزاعات والأزمات يفوق في الأهمية والتأثير ما تقوم به من دعم في مجالات أخرى. فهي الجسر التي تعبر من خلاله الفئات الهشة إلى بر الأمان خلال فترات الفوضى والضياع لاسيما عند غياب دور مؤسسات الدولة.

ومما لا شك فيه أن المنظمات الغير الحكومية المحلية والدولية تشكل قوة رئيسة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان عموماً والفئات الهشة والمهمشة بشكل خاص حيث تنعكس التأثيرات السلبية للنزاعات التي تمر بها المجتمعات بشكل كبير على كافة شرائح المجتمع وخاصة النساء والأطفال بحكم ما يرافق النزاعات من تغيرات تطال البنية الاجتماعية والاقتصادية و الذي تطلب معه ظهور واضح وقوى لدور منظمات المجتمع المدني، في تقديم الدعم والحماية للفئات المتضررة والعمل على مساعدتها لتخطى هذه المحنة اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وزيادة المشاريع الموجهة للنساء خاصة الأرامل منهم

ولعل حداثة فكرة وجود منظمات مدنية متحررة من سلطة الدولة المستبدة جعلت عمل منظمات المجتمع المدني في سورية بالغ الصعوبة فالتجارب السابقة معدومة والبيئة التي دخلت فيها تلك المنظمات أو تأسست فيها هي بيئة صعبة للغاية سياسياً واجتماعياً ومع وجود النزاع المسلح أصبح العاملون في قطاع العمل المدني معرضون للخطر فلا رادع يمنع الأطراف المتنازعة من استهدافهم وقد فقدت تلك المنظمات العديد من كوادرها أثناء تأدية أعمالهم

وفي المناطق السورية المحررة تعمل تلك المنظمات على التخفيف من آثار الحرب المدمرة التي يقوم بها جيش النظام السوري والمليشيات المتحالفة معه فقد أطلقت لأجل ذلك العشرات من برامج الدعم النفسي ومشاريع سبل العيش والرعاية الصحية وتقوم بجهود جبارة في التخفيف من الأعباء المادية من خلال تقديم السلع الإغاثية وخاصة في مخيمات الإيواء

كما أطلقت العديد من المبادرات لتعزيز السلم المجتمعي والحد من النزاعات التي يمكن أن تفرضها الظروف المعيشية كما أطلقت حملات مناصرة للكثير من القضايا المجتمعية وقامت بالكثير من الجهود لتعزيز مبدأ احترام سلطة القانون

ولو أردنا تقييم عمل منظمات المجتمع المدني في المناطق المحررة فإن ما قامت به تلك المنظمات هو بالغ الأهمية وكان له الدور الكبير في تحسين ظروف العيش للمواطنين كما كان لها الدور الكبير في تغيير نظرة المجتمع للعديد من القضايا

ولكن كل ذلك لا يعني ان المنظمات العاملة في المناطق المحررة وصلت لدرجة الكفاءة الكاملة في العمل فهناك بعض من الأخطاء التي ارتكبتها تلك المنظمات خلال فترة عملها ولعل من أهمها تشابه المشاريع التي تقوم بها تلك المنظمات وتكرارها مع وجود احتياجات كبيرة يمكن لتلك المنظمات بما تمتلكه من موارد وعلاقات قوية مع كافة الأطراف الفاعلة محلياً أن تعمل على سدها و يمكن تجاوز ذلك من خلال رفع مستوى التشبيك فيما بينها لتكون لاعباً مهماً في علاج المشاكل المجتمعية و حل النزاعات ويمكن أيضاً أن تزيد من برامجها التي تستهدف الفئات الهشة والمهمشة في المجتمع بهدف دمجهم في مجتمعاتهم وحماية حقوقهم

كما يمكن لها أن تعمل على زيادة جهودها بما يخص التعايش بين المواطنين للخروج من حالة النزاع ويمكن أن تعمل على التقارب مع الوجهاء والزعامات المحلية لتكون شريكة لهم في حل النزاعات وذلك من خلال تنفيذها لتدريبات مكثفة بقواعد حل النزاعات المجتمعية ما يعني التغلب على الكثير من الآثار السلبية لتدخلات تلك الجهات

كما يمكن أن تقوم تلك المنظمات بالتشارك مع الجهات الفاعلة في المنطقة بتأسيس مجموعات متخصصة تقوم بتنفيذ حملات توعوية وتساهم في حل النزاعات والتخفيف من آثارها على المجتمع

التوصيات

كانت جلسات الحوار المركز مساحة آمنة للمشاركين عرضوا فيها رؤيتهم لواقع النزاعات التي تعصف بمجتمعاتهم وللأطراف المؤثرة في تلك النزاعات وللجهات التي تعمل عادة على حل تلك النزاعات ثم قدم كل منهم توصياته من أجل إحداث التغيير المجتمعي وللوصول إلى مجتمع يكون فيه المواطن قادر على قبول الاختلاف في الرأي يقبل الآخر ويعترف بحقه في التعبير عن آرائه مهما كانت ويكون فيه القانون هو المرجعية الأولى لحل النزاعات التي تحصل بين المواطنين وتنوعت توصيات المشاركين فجاءت موجهة للمجتمع بشكل عام وللجهات الرسمية وللجهات غير الرسمية ولمنظمات المجتمع المدني ونعرض لأهم التوصيات التي خرج بها المشاركون:

التوصيات للمجتمع:

- 1- نبذ التعصب للمنطقة أو العشيرة
- 2- الحوار وتقبل الآخر والاعتراف به عوامل مساعدة في تخفيف حدة النزاعات
- 3- عدم التعاطف مع مرتكبي الجرائم أو مثيري النزاعات
- 4- ضرورة العمل على منح النساء كامل حقوقهن والاعتراف بحقهن في المساهمة في حل النزاعات وصولاً إلى التغيير المنشود
- 5- الاهتمام بالتعليم للشباب كونهم الفئة التي سيقع عليها عبء بناء المستقبل

6- العمل على انشاء لجان تضم الوجيهاء في كل منطقة تعمل هذه اللجان بمساعدة المؤسسات الرسمية على ضبط الأمن وحل النزاعات

التوصيات للجهات الرسمية:

1- عدم السماح بحمل السلاح مهما كانت الأسباب

2- عدم التراخي في تطبيق القانون فهو الضمانة الوحيدة للسيطرة على كافة النزاعات

3- العمل على تعزيز الامن ليكون ذلك دافعاً لقيام مشاريع اقتصادية تساهم في حل مشكلة البطالة
المستشيرة

4- على الفصائل أن تعمل على زيادة الوعي لدى عناصرها كما يجب عليها ان تتحول من حالة

الفصائلية إلى حالة الجيش المنظم لأن ذلك سيساعدها على ضبط سلاحها بوضعه في مستودعات خاصة

5- ضرورة العمل على وضع خطط عمل بين مختلف الجهات (شرطة مدنية وشرطة عسكرية وقضاء

مدني وقضاء عسكري) بحيث تقوم كل جهة بتحمل المسؤوليات التي يحددها القانون

6- ضرورة العمل على زيادة مستوى المشاركة من كافة فئات المجتمع لتخفيف حدة النزاعات التي تحصل بين المواطن وتلك الجهات الرسمية

توصيات للجهات غير الرسمية:

1- في حال العمل على حل نزاع من الضروري ان يتم استهداف الأسباب والمحركات للنزاع ليس فقط النتائج فنحن عند القيام بذلك لا نضمن عدم تجدد النزاع

2- مشاركة الشباب في حل النزاعات بمنحهم دور ريادي في ذلك

3- ضرورة أن يعمل خطباء المساجد على توعية المجتمع بمخاطر المخدرات وحرمتها

توصيات للشباب ولمنظمات المجتمع المدني:

1- ضرورة بناء الخطط والمشاريع بالتشاور والتنسيق بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني حتى تكون مشاريعهم وخططهم ملبية لاحتياجات فئة الشباب

- 2- ضرورة أن تعمل منظمات المجتمع المدني على القيام بحملات توعوية تشرح فيها مخاطر حمل السلاح في التجمعات السكنية ومخاطر المخدرات
- 3- ضرورة أن تعمل منظمات المجتمع المدني على تدريب الجهات غير الرسمية على طرق حل النزاعات لضمان قيامهم بمهامهم بشكل صحيح
- 4- ضرورة أن تعمل منظمات المجتمع المدني على تكثيف نشاطاتها مع المواطنين لنشر ثقافة الحوار وقبول الرأي الآخر
- 5- ضرورة أن تخصص منظمات المجتمع المدني جزءاً من برامجها لدعم المرأة وتمكينها لتتمكن من الانخراط بفعالية في عملية التغيير
- 6- أن يعمل الشباب على تعزيز مهاراتهم في فن التفاوض وحل النزاع ليتمكنوا من فرض أنفسهم شركاء بحل النزاعات التي تنشأ في منطقتهم
- 7- تشكيل لجان شبابية تعمل بالتشارك مع منظمات المجتمع المدني والجهات شبه الرسمية على إطلاق حملات التوعية بمخاطر انتشار السلاح ومخاطر تعاطي المخدرات وما لهما من أثر سلبي

لنحيا بسلام

وحدها الأرض الخالية من التجمعات السكانية البشرية، تشهد هدوءً واستقراراً دائماً، فحيثما وجد الإنسان وفي أي بقعة من بقاع الأرض، كان هناك نزاعات وصراعات واختلافات.

وليس من المعيب أن نختلف في تصوراتنا، أو أن نتنازع في تحقيق إرادتنا، فنحن -جميعاً- لا نتفق في رؤيتنا للأشياء، وفي فهمنا لما يحيط بنا، فما هو بديهيّاً عند الآخرين قد لا يكون بديهيّاً عندي، وما أعتقده أنه تصرف صحيح، قد تعتبره أنت تصرفاً خاطئاً

ولكن من المعيب حقاً هو عجزنا على فهم طبيعة اختلافاتنا وتقاعسنا عن العمل على تقريب مسافات تصوراتنا المتباعدة.

من أكبر المخاطر التي تواجه المجتمعات الإنسانية أن تطلق عنان النزاعات والاختلافات والصراعات بين أفرادها، دون ضوابط إنسانية واجتماعية وثقافية تشكل مصدراً ومرجعاً في استتباب الأمن والاستقرار في البلاد، وهناك مشكلة حقيقية في ألا نمتلك الأدوات والوسائل التي تساعدنا في إطفاء حرائق النزاعات التي يمكن أن تندلع في أي وقت أو ظرف تتوفر فيه مصادرها. بالتالي، فكما هو مطلوب أن يكون في مسكن أو وسيلة نقل صيدلية طوارئ، فإن المطلوب أيضاً أن يكون لدينا -أفراداً ومؤسسات ودولاً- وسائل وأدوات لفض النزاعات وحلها بعد تشخيصها،

هي دعوة لنحيا - كلنا - بسلام ونعمل معاً على بناء مجتمع يتمتع أفرادُه يفكر قبول الآخر والاعتراف بحقه في الحياة الكريمة وفي اعتناقه للأفكار والتعبير عنها.



info@bassmet-wattan-sy.com